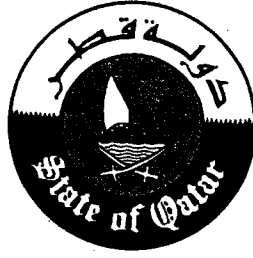


بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة دولة قطر

يلقيها

سعادة الشيخ عبد الله بن محمد بن سعود آل ثاني
رئيس وفد دولة قطر

أمام

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

السيد الرئيس

في البداية يشرفني أن أنقل إلى فخامتكم تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر مقرونة بأطيب تهانيه لكم بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر ، وأتوجه في نفس الوقت بوافر الشكر والتقدير إلى حكومة جنوب أفريقيا وشعبها الصديق على كريم حفاوتهم واستضافتهم لاجتماعاتنا هذه ، كما لا يفوتني في هذا المجال أن أشيد بجهود معالي الأمين العام للأمم المتحدة في التحضير لهذا المؤتمر ورعاية أعماله .

أصحاب الفخامة والسمو والسعادة رؤساء الوفود ،

إن إنعقاد هذا المؤتمر بهذا المستوى والحجم إنما يعني مدى الحرص الذي توليه دول العالم من أجل استمرار مسيرة التنمية المستدامة وذلك بقيامها جميعاً بمسئوليتها التاريخية في المحافظة على التكامل والتناغم بين البيئة وغيرها من الأنشطة البشرية لتلبية احتياجات الحاضر ودون انتقاص من حاجات الأجيال القادمة ، ملتزمين في ذلك بتنفيذ ما جاء بأجندة القرن

(٢١) التي تقرر منذ عشر سنوات في قمة الأرض في ريو دي جانيرو .

وإن بلادي إيماناً منها بالأهمية القصوى للبيئة وضرورة إيجاد الأرضية المناسبة في المجتمع للعناية بها وبالحياة الفطرية وبهدف تحقيق تغيير حقيقي في السلوك البشري والمؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الدولة على إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بذلك ، فقد أنشأت (مجلساً أعلى للبيئة والمحميات الطبيعية) يرأسه سمو ولي العهد ، وجعلته جهازاً مستقلاً له الرقابة والإشراف على جميع الجهات التنفيذية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة .

كما قامت دولة قطر ومنذ عام ١٩٩٢ بالانضمام والتوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات البيئية وإصدار عدد من التشريعات البيئية الوطنية ، وإخضاع جميع مشاريع التنمية فيها لآلية تقييم ومراقبة الأثر البيئي لها .

كما تم الانضمام إلى اتفاقية حماية التنوع البيولوجي ، واتفاقية سايتس المعنية بالاتجار الدولي بالكائنات الحية المهددة بالانقراض ، وأننا نعمل حالياً على زيادة رقعة المناطق التي

تعتبر محميات طبيعية في البلاد لتصل خلال السنوات العشر القادمة إلى ما يزيد على ١٠٪ من المساحة الكلية للدولة .

السيد الرئيس ،

إن دولة قطر وإن كانت قد حققت خلال العشر سنوات الماضية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية ما يؤكد التزامها بالمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ، إلا أنها تؤكد ضرورة قيام دول العالم جميعاً وخصوصاً دول العالم المتقدم ومن خلال عمل جماعي دؤوب بما التزمت به في مجال تحقيق التنمية المستدامة وذلك وفق مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول ، كما وأن من واجبها في هذا الشأن العمل على ما يلي :

أولاً : معاونة الدول النامية على مواجهة أية آثار سلبية للعلولة قد تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة فيها .

ثانياً : حث الجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة على دعم القدرات الأكاديمية والبحثية في الدول النامية وخاصة

في مجال تطوير البرامج المتصلة بتقنيات تحلية مياه

البحر والتقنية الحيوية وترشيد استعمالات المياه .

ثالثاً : التأكيد على أن تعمل منظمة التجارة العالمية على

تحرير التجارة وفتح الأسواق أمام الصادرات ، وفي

هذا الصدد نؤكد على ضرورة تنفيذ توصيات إعلان

الدوحة الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة

العالمية الذي عقد في قطر في نوفمبر من العام الماضي

والذي أطلق عليه (أجندة الدوحة للتنمية) من أجل

دفع مسيرة التنمية المستدامة إلى آفاق أوسع بصورة

عادلة ومتكافئة .

رابعاً : مساعدة الدول النامية في وضع السياسات والبرامج

للحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية فيها ،

والعمل على إدارتها بشكل مستدام بما يحقق الأمن

المائي والغذائي والمحافظة على النظم الأيكولوجية

والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر .

خامساً :حث الدول المتقدمة وخاصة الصناعية منها على الحد

من أنماط الاستهلاك المدمر للموارد البيئية لكون هذه

الدول هي المسئولة بشكل رئيسي عن تزايد معدلات
التلوث العالمي .

سادساً : تقديم الدعم إلى القطاع الخاص لمساندة التحول إلى
وسائل الإنتاج الأنظف .

وأخيراً : لا بد من الإشارة إلى مسألة خطيرة وهي ضرورة قيام
المجتمع الدولي بإدانة الدول التي تتسبب بشكل أو
آخر في فقدان أو تدمير أو تدهور الموارد الطبيعية
أثناء الحروب والصراعات مع إلزامها بدفع ما قد
يترتب على ذلك من تعويضات أو تكاليف .

السيد الرئيس ،

إن دولة قطر وهي من الدول المنتجة للغاز الطبيعي ،
باعتباره طاقة نظيفة وآمنة ، إذ تحت المؤتمر على تبني سياسات
واضحة حول استخدامات مصادر الطاقة غير الآمنة لتؤكد أمام
هذا المؤتمر العالمي أنها تحرص كل الحرص على تطبيق التزاماتها
في مجال تحقيق التنمية المستدامة ، وإنها لا تألو جهداً في
تحقيق التنمية البشرية من خلال تنفيذ سياسات وطنية تهتم
ببناء القدرات إلى جانب رفع مستوى الفرد وتحسين مستوى
الخدمات الصحية والسكانية ، ورعاية الطفولة والأمومة وذوي
الاحتياجات الخاصة والحفاظ على التماسك الأسري وتوفير فرص
التعليم وأسباب العيش الكريم لكافة شرائح المجتمع .
ختاماً سيادة الرئيس ، أتمنى لكم جميعاً التوفيق ولهذا
المؤتمر النجاح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .